

لماذا يسعى الاتحاد الأوروبي إلى فرض ضرائب على موقعي غوغل وفيسبوك؟

كتبه نون بوست | 22 مارس، 2018



ترغب المفوضية الأوروبية في فرض ضرائب على الشركات الرقمية على غرار جوجل وفيسبوك بصفة عادلة. ولئن يعتبر هذا الأمر جيداً، إلا أنه لا يخلو من عواقب غير متوقعة. يعد مفوض الشؤون الاقتصادية والمالية بالاتحاد الأوروبي، بيير موسكوفيتشي، في بروكسيل رجل التسويات والتسامح. وتعلق الدول، التي تنتهك القواعد المالية للاتحاد وخاصة فرنسا وإيطاليا، آمالها على تسامح هذا الرجل.

في الوقت الراهن، ظهر موسكوفيتشي أمام العالم بوجه آخر، حيث يعمل هذا الرجل ذو اللحية المشدبة على الاتصال بالشركات الرقمية النشيطة التي يشتبه في أنها تزود مصالح الضرائب في كل

دول العالم بمعطيات مغلوبة بشأن أرباحها. على هذا الأساس، يبدو أن موسكوفيتشي يريد أن يتصدى للتجاوزات التي ترتكبها هذه الشركات الرقمية، مع العلم وأن ممارسات الشركات الرقمية لا تثير قلق البيروقراطيون الأوروبيون فحسب. ففي مطلع الأسبوع المقبل، سيحتل موضوع فرض ضرائب على الشركات الرقمية صدارة جدول أعمال اجتماع وزراء المالية في دول مجموعة العشرين في بوينس آيرس، أي مجموعة أكبر الدول الصناعية والناشئة.

خلال العديد من المناسبات، لفت عمالقة الإنترنت على غرار شركة فيسبوك الأنظار من خلال تهربهم الضريبي. ففي سنة 2016، بلغت نسبة العبء الضريبي لفيسبوك في المملكة المتحدة أكثر من 4 بالمائة، علماً وأن معدل الضريبة العادي يقع في حدود 20 بالمائة. خلال السنوات الأخيرة، نجحت شركة جوجل، بصفة منتظمة، في تخفيض نسبة عبئها الضريبي إلى حدود النصف مقارنة بمعدل الضريبة العادي في الولايات المتحدة الأمريكية.

تعتبر شركة "آبل" رائدة في مجال التهرب الضريبي. ووفقاً لتقديرات المفوضية الأوروبية، حققت هذه الشركة في سنة 2011 في أوروبا أرباحاً قدرت بنحو 16 مليار يورو. وبفضل مساعدة مصلحة الضرائب الأيرلندية وبرنامج توفير الضرائب، تمكنت هذه الشركة من إخفاء أرباحها في إحدى الجنات الضريبية. تبعاً لذلك، انخفض عبؤها الضريبي إلى حدود النصف، ما دفع المفوضية الأوروبية إلى أن تطالب هذه المؤسسة بدفع ضرائب إضافية تقدر بالمليارات.

لا تجرؤ شركات الإنترنت متعددة الجنسيات على تحويل أموالها إلى دول مشهورة بالتهرب الضريبي فحسب، بل تستفيد أيضاً من خصوصية نشاطها. ففي الغالب، لا تستطيع مصالح الضرائب الاطلاع على أرباحها نظراً لأن أغلب معاملاتها تحدث في الفضاء الافتراضي. في الأثناء، تورق شركات أمازون وجوجل وفيسبوك السلطات في جميع أنحاء العالم. ففي السابق، كانت هذه الشركات تعمل ضمن قاعدة بسيطة، ألا وهي في مكان الإنتاج، تتركز الأرباح والضرائب. في هذا الإطار، لسائل أن يسأل، أن يقع مقر منصة إنترنت مثل فيسبوك؟ وأين يمكن العثور على صور الإنستغرام؟

تضع التكنولوجيا الحديثة والعروض الجديدة السياسيين ومحامي الضرائب ومصالح الضرائب أمام تحديات غير معهودة. في هذا

السياق، يملك متجر آبل أي تيونز الإلكتروني عددا صغيرا من الفروع. وتحتوي فروع متاجر آبل أي تيونز على صناديق بريد يمكن أن يضع فيها موظفو المالية الاعلانات الضريبية. عموما، لا يريد السياسيون الاعتراف بأنه لا يمكنهم الاطلاع على بيانات شركات الإنترنت العملاقة. لهذا السبب، تعمل المفوضية الأوروبية بشكل خاص على السيطرة على الظواهر الجديدة بموجب قانون الضرائب. في المقابل، يحمل هذا المشروع في طياته جملة من المخاطر والآثار الجانبية.

من جهتهم، ينصب اهتمام البيروقراطيين الأوروبيين في بروكسل على الشركات الأمريكية بصفة خاصة. وفي ظل احتمال اندلاع حرب تجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، يمكن أن يعتبر الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، المخططات الأوروبية بمثابة خطوة عدائية. ولكن، لن تقف هذه العقبات في وجه موسكوفيتشي ولن تحول دون مواصلته لبرنامج. ففي يوم الأربعاء، أصدر هذا المسؤول الأوروبي وثيقة تحت عنوان "ضرائب الأنشطة الرقمية في السوق الداخلية". خلال حملتهم، قام خبراء الاتحاد الأوروبي ببعض عمليات الحجز. هنا، يجب علينا طرح السؤال التالي على أي أساس يحق للأوروبيين الحصول على عائدات ضريبية من شركات تقع في الخارج وتخضع للضرائب هناك؟

رابط الصورة:

https://cdn4.spiegel.de/images/-image-1126823-860_galleryfree-xisb-1126823.jpg

وصف الصورة: متجر آبل في سيدني

على عكس الاقتصاد التقليدي، يعتبر مستخدمو الإنترنت جزءا من الإنتاج، لأنه بمجرد وضع بياناتهم على شبكة الإنترنت يعطي ذلك فرصة للشركات لتحسين إنتاجها من خلال بتعديل إعلاناتها وفقا لهذه البيانات. وبمجرد الاشتراك، يقوم المزود بتحسين جودة خدماته. وكلما زاد عدد المستخدمين على موقعي فيسبوك وتويتر، أصبحت هذه المواقع جذابة أكثر بالنسبة للأفراد. من هذا المنطلق، أكدت المفوضية الأوروبية أن العملاء الأوروبيين يساهمون بشكل

مباشر في القيمة المضافة للشركات. وعلى هذا الأساس، يحق لدول الاتحاد الأوروبي أن تفرض ضرائب على أرباح هذه الشركات.

من أجل تحقيق ذلك، يتبع خبراء المفوضية الأوروبية نهجا مزدوجا. فعلى المدى الطويل، يرغب هؤلاء الخبراء في دفع الدول الأعضاء إلى إجبار شركات الإنترنت على إنشاء مؤسسة افتراضية. في هذا السياق، أوردت مسودة مشروع الاتحاد الأوروبي أن "إنشاء مؤسسة افتراضية من شأنه أن يساعد على تقسيم الأرباح، الذي يتم بموجبه فرض ضرائب".

في الواقع، لا يريد الاتحاد الأوروبي اتخاذ هذا الإجراء بشكل أحادي. ففي حال لم تكن بلدان المنشأ على غرار الولايات المتحدة الأمريكية طرفا في اتخاذ هذه الخطوة، فقد يترتب عن ذلك ازدواج ضريبي مخالف للاتفاقيات الدولية. لهذا السبب، قرر خبراء المفوضية الأوروبية اتباع نهج قصير الأمد، معروفا في نطاق الاتحاد "بالإصلاحات السريعة". ويرى هؤلاء الخبراء أن هذه الإصلاحات تم اتخاذها بشكل أحادي وسريع.

على ضوء هذه المعطيات، سيتم فرض معدل ضريبي موحد في جميع دول الاتحاد الأوروبي على الإيرادات المتأتية من اشتراكات المستخدمين الأوروبيين. ووفقا لمشروع الاتحاد الأوروبي، يتراوح معدل الضريبة بين 1 و5 بالمائة. عموما، تعد هذه الضريبة الجديدة بمثابة ضريبة استهلاك على العروض الرقمية. من جانبهم، لا يخفي البيروقراطيون الأوروبيون مساعيهم حين يصبون اهتمامهم على فرض عقوبات على الشركات الأمريكية الرقمية على غرار فيسبوك وجوجل وتويتر وإنستغرام، بالإضافة إلى بعض المنصات مثل إير بي إن بي وأوبر.

حذر المجلس الاستشاري لوزارة المالية الاتحادية من تبعات هذا الأمر. ويتكون هذا المجلس من مجموعة من الخبراء الماليين المعتمدين لدى العديد من الجامعات ومعاهد البحوث. ويخشى معظم الخبراء ضمن هذا المجلس من أن تكون خطط الاتحاد الأوروبي مجرد إجراء وقائي في المقام الأول. وقد أشار الباحثون إلى أن النهج الذي تتبعه المفوضية الأوروبية سيؤدي إلى فرض ضريبة إضافية على ست شركات أمريكية. وبالتالي، ستكون الأضرار المترتبة عن هذه التدابير أكثر من منافعها.

أخيرا وليس آخرا، يقوض هذا الأمر الجهود الأوروبية الرامية إلى الحد من الضرائب في أي مكان ترتفع فيه نسبتها بشكل كبير. وبذلك، يدعم الاتحاد الأوروبي البلدان التي لطالما طالبت بأن تكون قيمة الضرائب المفروضة عليها متوافقة مع قيمة منتجاتها السوقية، والتي تعد حتى الآن البلدان الأكثر تصديرا لمنتجاتها. فعلى سبيل المثال، تأتي حكومة كل من الصين والهند الاعتراف بأنها لا تستفيد بأي شكل من الأشكال من الضرائب، التي تفرضها على أرباح شركات دايملر وبي إم دبليو وفولكس فاغن، على الرغم من أنها تستطيع الاستفادة من ذلك، بسبب السوق الضخم لهذه الشركات.

والجدير بالذكر أن شركات السيارات الألمانية لا تباع سوى 20 بالمائة من منتجاتها داخل البلاد، وتقوم بتصدير الباقي، في حين تفرض ألمانيا ضريبة على هذه الأرباح في المقابل، ستصبح هذه النسبة في خطر في حال طالبت الدول، التي تستورد سلعاً تقليدية، بمساواتها مع الدول المهمة، التي تعتمد على اقتصاد الانتعاش وبالتالي من شأن الإعلان عن ضريبة رقمية أن يضع حدا للضرائب التقليدية. في حال ترقية ذلك، ستضطّر مصلحة الضرائب الألمانية إلى دفع الضرائب بدلا من جمعها.

من حيث التحقق، شبكة حمحما، إمدادات في ألمانيا تناهز 7 مليارات يورو من الإعلانات على شبكة الانترنت. في حال كانت هذه الإيرادات مثقلة بالضريبة الإضافية، التي يخطط لها الاتحاد الأوروبي، والتي تقدر بنحو 3 بلايين، فستنتعش ميزانية الدولة الألمانية بمبلغ يقدر بقيادة 210 مليون يورو على سبيل المقارنة، دفعت شبكة دايملر في سنة 2017 ضرائب بقيمة 2 مليارات يورو لفائدة مصلحة الضرائب الألمانية. وقد صرح رئيس مصلحة الضرائب لدع، شبكة دويتشه تيليكون، كريستيان دهنكامر، متحدثا عن شبكة حمحما، أنه "حق، في حال تحديد حصص الأرباح النسبية إلى ألمانيا، لن تحفز الكثير من الأرباح". وقد جاء هذا التصريح في إطار ندوة داخلية لوزارة المالية الاتحادية حول الضرائب.

خلافا للسنة الماضية، حققت شبكة حمحما، أرباحا تفوق 20 مليارات يورو في الأثناء، كان نصيب ألمانيا من هذه الأرباح في حدود حوالي 5 مليارات يورو، أما ما يعادل 5 بلايين من الأرباح الاحتمالية فوفقا لتقديرات الخبراء، ساهم العملاء الألمان في 20 بالمائة من القيمة

الضافّة. ف، المقيت نفسه، ستتدفع شبكة حمحا، ضريبة على الأرباح بقيمة 200 مليون يورو لفائدة ألمانيا، أي بمعدل ضريبة يقدر بحوالي 30 بالمائة.

ف، هذه الحالة، ستتنتعش، مصالح الضرائب، الأمانة بإرادات بقيمة 60 مليار درهم. ف، هذا السباق، أفاد دهنكامب أن، "عائدات الضرائب، التي، حققتنا ألمانيا هالة، تقدر بحوال، 150 مليار درهم، تعد متهاضعة". من، جانب آخر، ستشكا، الضريبة على، العائدات الاحمالبة خطرا على، صناعة الانتنت الحلبة. ف، المقيت الحال، هناك العديد من، الشركات ف، النطقة الحمراء، التي ستتضرر لدفع الضريبة الجديدة بغض النظر عن أرباحها.

أفاد مسؤولاه الاتحاد الأوروبي، بأن الضرائب الجديدة يمكن أن تلحق، أضرارا بالشركات ذات الرامش، النخفظة. فكل، سببا، الذكر لا الحص، يمكن أن يشكا، مصاد، ضريبة بنسبة 5 بالائة على ضريبة بنسبة 10 بالائة على، شبكة ذات هامش، ربح، ف، حدود 50 بالائة. ف، حال، بلغ العائد 5 بالائة، يمكن أن يصل، العبد الضريبة، ال، حدود 100 بالائة. ف، الأثناء، باق، الخفاء الخططات الأوروبية بشيء من الريبة. فقد اعتادت الحكومة الأمانة على، فرض، رسوم ضريبة على، الماد الضارة على، غار، الترف والكحما، أم المقود الأحمري. في هذه الحالة لسائل أن يسأل: ما مضار العروض الرقمية؟

ف، هذا السباق، أهد مدبر معبد ماكس، بلانك، لقانون، الضريبة هالالب العامة، فوافخاف شمن، أنه "يجب علينا أن نخش، من أن، تشما، الضريبة على، الخدمات الرقمية شركات ناشئة مبتكة. ف، هذه الحالة، ستتأث المنافسة من، الاقتصاد التقليدي، "الحديثهتاي شمن، أنه "ننغ، على، الاتحاد الأوروبي، أن يحد، من، الأزمات العقتة، التي، من شأنها أن تفتش على، النظام على، الدع، الطما،". فمن، غم، الأكدا أن الضريبة الجديدة ستشما، الشركات بصفة فعلية. فمن المحتمل، أن، تفض، شركات على، غار حمحا، وفسيهك وسبوتيفاي ضرائب على عملائها أو المعلنين على مواقعها.

على الرغم من هذه التحفظات، إلا أن المخططات الأوروبية لاقت

استجسان، هيئة المالية الاتحادية الألمانية، التي تدعي أن شركات الإنترنت متعددة الجنسيات تتجنب من دفع الضرائب في ألمانيا، لا يزال مهقف من الهيئة الألمان الجديدة، أهلاف شولتس بشأن شركات الإنترنت متعددة الجنسيات، غير واضح.

في ظل الإصلاح الضريبي الأمريكي، تغتت مخططات ديكس، بشكا، جذع، حيث يدعي أن قانون ضرائب الشركات الأمريكي الجديد قاد على المنافسة على السهم، الدول في الماضي، ظلت الشركات الأمريكية القوية بعيدة عن أعين مصالح الضرائب الأمريكية على هذا الأساس، عملت العديد من الشركات على تجنب أرباحها القدية بمئات الملايين من الدولارات، اللادات الضريبة في الوقت الحالي، يمكن إعادة هذه الأموال بفضا، التعريفات المنخفضة مقهانس، العفو في هذا السياق، أعلنت شركة آبل أنها ستدفع ضرائب تكملية بقيمة 250 مليون يورو، ومن المنتظر أن تنسج شركات أخرى على منوالها.

يمكن أن يكشف الإصلاح الضريبي الأمريكي الجديد أن الشركات متعددة الجنسية الأمريكية لن تواجه الكثير من الشكاك في المستقبل، جاء استنتاجات التحري الضريبي، ستصح بأرباحها لدفع مصالح الضرائب الأمريكية، تدفع ضرائبها، لا يمكن ذلك، بل يجب أن الخطط الأميركية من دهن حده، طال استنتاجات الشركات الأمريكية، بماحرا الضريبي في الأراضي الأمريكية تماما مثل الشركات الألمانية أو الفرنسية.

رابط الصورة:

https://cdn2.spiegel.de/images/-image-1265155-860_gallervfree--prex-1265155.jpg

وصف الصورة: وزير المالية الألماني، أولاف شولتس

سيبدأ من الهيئة الألمان، أهلاف شولتس، بالعماء، وفقا للمخطط الأميركي، وفي ظل التطورات الجديدة، يمكن للامفد الجديد على وزارة المالية أن يتولى زمام المبادرة. ومن المثير للاهتمام أنه لا يمكن

تطبيق الخطط الأهم، ف، حال فقد دعم أقوى دولة على الصعيد
الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي.

رابط المقال : [/https://www.noonpost.com/20576](https://www.noonpost.com/20576)